كلية التجارة
قسم الاقتصاد

نحو تعزيز تجارة مصر السلعية مع دول مجلس التعاون الخليجى

Towards Enhancing Egypt's Commodity Trade with the Gulf Cooperation Council Countries

الأستاذ الدكتور
عبدالفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد
أستاذ الاقتصاد المتفرغ
كلية التجارة- جامعة المنصورة

الأستاذ الدكتور
حمدى أحمد الهنداوى
أستاذ مساعد الاقتصاد
كلية التجارة- جامعة المنصورة

الباحثة/ حنان عبدالعظيم عبدالحى عبدالرحمن

المستخلص

أصبحت التجارة الخارجية محركاً للنمو الاقتصادى فى ظل تنامى مفهوم العولمة، وانتشار التكتلات الاقتصادية الدولية. وتُعد تجارة مصر الخارجية السلعية من أهم محاور التعاون الاقتصادى مع دول مجلس التعاون الخليجى. تتمثل مشكلة البحث فى تدني حجم تجارة مصر السلعية مع دول المجلس، بما لا يتوافق مع الطموح الاقتصادى المصرى. وينعكس ذلك فى وجود عجز بالميزان التجارى المصرى، وصعوبة الحصول على النقد الأجنبى اللازم للتنمية الاقتصادية. ويلقى البحث الضوء على تأثير التجارة الخارجية فى النمو الاقتصادى، ويسعى كذلك إلى معرفة واقع تجارة مصر السلعية مع دول المجلس، والتى تبين تدنى قيمتها، حيث بلغت نسبة الصادرات السلعية المصرية إلى دول المجلس نحو ١١% فى المتوسط من إجمالى الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، فى حين بلغت نسبة الواردات السلعية من دول المجلس نحو ١٠,٣% فى المتوسط من إجمالى الواردات المصرية السلعية خلال نفس الفترة. ويرجع تدنى هذه النسب إلى العديد من الأسباب منها: التحديات المتعلقة بالهيكل الإنتاجى المصرى، والتحديات التى تواجه النقل والخدمات اللوجستية. وتوصل البحث إلى عدد من التوصيات التى من شأنها تعزيز التجارة البينية ومن أهمها: دعم القاعدة الإنتاجية، والاندماج فى سلاسل القيمة العالمية، وتطوير النقل البحرى، ودعم الخدمات اللوجيستية ذات الصلة، ومحاربة المشاكل البيروقراطية، والفساد الإدارى.

Abstract

Foreign trade has become an engine of economic growth, in light of increasing globalization and the diffusion international economic blocs. Egypt's foreign commodity trade is one of the most important axes of economic cooperation with Gulf Cooperation Council countries.The research problem is represented in the low volume of Egypt’s merchandise trade with the GCC countries, in a way that does not comply with the Egyptian economic ambition, and this is reflected in the presence of a deficit in the Egyptian trade balance, and the difficulty of obtaining foreign exchange which is necessary for economic development. The research sheds light on the impact of foreign trade on economic growth, and also seeks to identify reality of Egypt’s commodity trade with the GCC countries, and shows its weak value, As the percentage of Egyptian commodity exports to the GCC countries averaged about 11% of the total Egyptian merchandise exports during the period (2000-2020), while percentage of Egyptian merchandise imports from the GCC countries averaged about 10.3% of total Egyptian commodity imports during the same period. These low percentages are due to many reasons, including challenges related to Egyptian production structure and challenges facing transportation and logistics. Research reached a number of recommendations that would enhance intra-regional trade, the most important of which are supporting production base and integration into global value chains, developing maritime transport and supporting related logistic services, and fighting bureaucratic problems and administrative corruption.

المقدمة

تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً فى التنمية الاقتصادية للدول، وتزداد أهمية تنمية الصادرات فى ضوء الدور الحيوى التى تلعبه فى زيادة الإنتاج المحلى، وتوفير النقد الأجنبى، وتحسين وضع ميزان المدفوعات؛ مما يسهم فى خفض الدين الخارجى، وزيادة مستوى الفعالية والكفاءة والتنافسية العالمية، وإدخال أحدث التقنيات الفنية فى العملية الإنتاجية، وتشجيع الصناعات التى تتمتع بها الدول بميزة نسبية فى إطار الاعتماد على استراتيجية دعم الصادرات، وتوفير النقد اللازم لاستيراد السلع الرأسمالية اللازمة للعملية الإنتاجية وللتنمية الاقتصادية، إلا أنها تواجه العديد من الصعوبات التى تحد من جعلها محركاً للنمو الاقتصادى.

وتعد تجارة مصر السلعية أحد أهم محاور التعاون الاقتصادى مع دول مجلس التعاون الخليجى، ويساعد فى ذلك الثقل الاقتصادى، والسياسى الذى تتمتع به مصر ودول المجلس بين الدول العربية، بالإضافة إلى وجود العديد من القواسم الجغرافية، والتاريخية، والسياسية المشتركة التى تساعد على زيادة فرص التعاون. وبالرغم من تلك المقومات، إلا أن حجم التبادل التجارى بينهم لا يرتقى إلى المستوى المطلوب؛ نتيجة العقبات التى تواجه هذا التبادل. ويهتم البحث بتعزيز التجارة السلعية بين مصر ودول مجلس، وفى سبيل ذلك، سيتم التطرق إلى دور التجارة الخارجية فى النمو الاقتصادى فى الفكر الاقتصادى، يليه تحليل لبيانات تجارة مصر السلعية مع دول المجلس خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، ومعرفة أهم التحديات التى تواجه تلك التجارة. وأخيراً استعراض أهم التوصيات الخاصة بتعزيز التبادل التجارى.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث فى تدنى حجم تجارة مصر السلعية مع دول مجلس التعاون بما لا يتوافق مع عمق العلاقات بين مصر ودول مجلس التعاون، والذى يمكن أن تؤدي زيادتها إلى تحسين وضع الميزان التجارى المصرى مع هذه الدول، والتأثير إيجابياً على النمو الاقتصادى. ويحاول البحث الإجابة على هذه المشكلة البحثية من خلال دراسة تجارة مصر الخارجية السلعية مع دول مجلس التعاون الخليجى، وتحديد أهم التحديات التى تواجهها، ووضع تصور لتنميتها.

فرضيات البحث

الفرضية الأولى: التأثير الإيجابى للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادى.

الفرضية الثانية: تدنى حجم تجارة مصر الخارجية مع دول المجلس.

الفرضية الثالثة: إمكانية زيادة حجم التبادل التجارى بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجى.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى الكشف عن سبل تعزيز تجارة مصر السلعية مع دول مجلس التعاون الخليجى، من خلال بعض الأهداف الفرعية والتى تتمثل فيما يلى:

١- التعرف على الإطار النظرى لدور التجارة الخارجية كمحرك فى النمو الاقتصادى.

٢- تحليل أداء تجارة مصر السلعية مع دول مجلس التعاون الخليجى.

٣- الكشف عن أهم التحديات التى تواجه تجارة مصر السلعية مع دول المجلس.

٤- التوصل إلى مقترحات تعزيز تجارة مصر السلعية مع دول مجلس التعاون الخليجى.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفى الذى يبين الجانب النظرى لدور التجارة الخارجية فى النمو الاقتصادى، ويعتمد كذلك على الجانب التحليلى فى تحليل البيانات المتوفرة عن قيمة تجارة مصر الخارجية مع دول المجلس، بشقيها الصادرات والواردات، بالإضافة إلى دراسة تطور الميزان التجارى لمصر مع دول المجلس، ودراسة الهيكل السلعى، والتوزيع الجغرافى لهذه التجارة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠).

أولاً:- الإطار النظرى للتجارة الخارجية ودورها فى النمو الاقتصادى

تطورت نظريات التجارة الخارجية فى الفكر الاقتصادى منذ القرن السادس عشر، ويمكن توضيح العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو بشكل عام من خلال نظريات التجارة الخارجية والتى تشمل: النظرية التقليدية، ونظريات التجارة الحديثة.

١- النظريات التقليدية للتجارة الخارجية

تعتبر المدرسة التقليدية نقطة الإنطلاق فى تحليل نظرية التجارة الخارجية، فقد انتقدت الأسس التى قامت عليها المدرسة التجارية من ضرورة تقييد حرية التجارة، وضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، وتشجيع الصادرات،

وتقليص الواردات إلى أدنى حد ممكن من أجل تحقيق فائض فى الميزان التجارى. ويمكن عرض النظريات التقليدية فيما يلى:

تفيد نظرية الميزة المطلقة، بأن ثروة الأمم ليست انعكاس لتراكم المعادن النفسية، وإنما هى انعكاس لقدرتها الإنتاجية التى تقوم على عنصر العمل فى ظل المنافسة الكاملة. وترى هذه النظرية، أن التبادل الدولى القائم على التخصص فى إنتاج السلع التى تتميز فيها الدول بميزة مطلقة يساعد على تصريف فائض الإنتاج، واتساع الأسواق، ومن ثم يزيد النمو الاقتصادى، ورفاهية الدول أطراف التبادل[١].

ثم ظهرت نظرية المزايا النسبية لديفيد ريكاردو: تعالج هذه النظية قصور نظرية الميزة المطلقة فى تفسير منافع التجارة للدول التى لا تتمتع بميزة مطلقة فى الإنتاج. وتقوم على أن عنصر العمل هو العنصر الأساسى فى الإنتاج، مع عدم حرية انتقاله بين الدول. ترى أنه يمكن للدول أن تتخصص فى إنتاج وتصدير السلع التى تتمتع فيها بميزة نسبية، واستيراد السلع التى ترتفع تكلفة إنتاجها النسبية. ومن ثم تُمكن التجارة الخارجية الدولة من الحصول على قدر أكبر من السلع مما لو قامت هى ذاتها بإنتاجها، مما يزيد من النمو الاقتصادى للدول[٢]. إلا إن هذه النظرية أهملت الاعتبارات الديناميكية، وتكاليف النقل فى العملية الإنتاجية.

ثم ظهرت نظرية هيكشر- أولين، والتى أسقطت الافتراض الخاص باعتبار عنصر العمل العنصر الوحيد فى الإنتاج. وتفيد بأن التبادل التجارى يقوم على أساس اختلاف نسب عناصر الإنتاج والتى تشمل العمل ورأس المال، مع عدم حرية انتقالهما بين الدولتين. ومن ثم تتخصص الدول فى إنتاج وتصدير السلعة التى يتطلب إنتاجها الاستخدام الكثيف لعنصر الإنتاج المتوفر بوفرة نسبية، وتستورد السلع التى يتطلب إنتاجها الاستخدام الكثيف لعنصر الإنتاج النادر نسبياً؛ ويسهم هذا بدروه فى زيادة النمو الاقتصادى[٣]. ولكن يؤخذ على نظرية هكشير أولين اختلاف تكلفة الإنتاج بالإضافة إلى غياب المنافسة[٤].

ثم ظهرت نظرية دورة حياة المنتج، وتؤكد على أهمية وفورات الحجم، وتسمح بحرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول. ويمر المنتج وفقاً لهذه النظرية

---

[١] عنايات حسن الغباشى،" تطور سياسة التجارة الخارجية المصرية منذ ثورة ١٩٥٢ ودورها فى النمو الاقتصادى"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٨، ص١٥.

[٢] أحمد عبدالرحيم الكواز، " التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادى الإقليمى"، جسر التنمية، العدد ٨١، مجلد ٨، المعهد العربى للتخطيط، ٢٠٠٩، ص ٥.

[٣] المرجع السابق، ص ٥.

[٤] إيمان سعودى، "أثر تحير التجارة الدولية على النمو الاقتصادى فى الدول النامية: دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجى من الفترة ١٩٩٨إلى ٢٠١٠"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الجزائر، ٢٠١٣.

بـثلاث مراحـل: المرحلـة الأولـى، مرحلـة البـدء بإنتـاج منـتج جديـد، وإدخـال تعديلات علـى المنـتج ليتوافق مـع أذواق المسـتهلكين. المرحلـة الثانيـة، مرحلـة النضج وفيهـا يبدأ الإنتـاج علـى نطـاق واسـع، وإمكانيـة التصـدير لـدول أخـرى، وانتقـال عناصـر الإنتـاج عبـر الحـدود. والمرحلـة الثالثـة الوصـول إلـى المنـتج المعيارى وانتشار أساليب إنتـاج المنـتج. وعليـه، تسمح التجـارة الخـارجيـة وفقاً لهذه النظرية بالإستفادة من وفورات الحجم وزيادة النمو الاقتصادى.

كمـا ظهـرت بعـض النمـاذج التـى تفسـر دور التجـارة الخـارجيـة فـى النمـو الاقتصادى على المدى الطويل، ومنها نموذج (Solow 1957)، الذى يقوم علـى أن معدل النمو الاقتصادى يعتمد على العمل، ورأس المال، بالإضافة إلى التقدم التقنى واعتباره متغيراً خارجياً مستقلاً يسهم فى تفسير النمو فى الأجل الطويل. ويفيد النموذج بأن التجارة الخارجية تساعد على إنتشار التقدم التقنى الذى يزيد من النمو الاقتصادى فى الأجل الطويل[٥].

١- النظريات الحديثة للتجارة الخارجية

ظهـرت النظريـات الحديثـة للتجـارة خـلال السـبعينات مـن القـرن العشـرين، وتبحث فى الألية التـى تـؤثر بهـا التجـارة الخـارجيـة علـى النمـو الاقتصـادى فـى الأجـل الطويـل، وإعتبـار التقـدم التقنـى النـاتج عـن الاسـتثمار فـى رأس المـال البشـري متغيـراً داخليـاً فـى نمـوذج تفسـير التجـارة[٦]. وتفتـرض هـذه النظريـات العديـد مـن الفرضـيات التـى تهـدم فرضـيات النظريـات التقليديـة ومنهـا: سـيادة المنافسة غير التامة، زيادة العائد مع الحجم بالنسبة لعنصر رأس المـال، احتـواء الصناعة على سلع متباينة. وتقوم هذه النظريات على بناء نمـاذج للتـوازن العـام تهـدف إلـى تأسـيس علاقـة تفاعـل بـين التجـارة الخـارجيـة والنمـو الاقتصـادى، والحث على تدخل الدولة فى التجارة الخارجية عن طريق تقديم الدعم للإنتـاج، ودعم البحـث والتطـوير فـى القطاعـات التـى تمتلك فيهـا الدولـة ميزات نسبية[٧]. **ويمكن عرض هذه النماذج فيما يلى:-**

يوضح نموذج النمو الداخلى لكل من (Reversa- Batiz and Romer,1990) تأثير التجارة الخـارجية على النمو الاقتصـادى، عـن طريـق التقدم التقنـى النـاتج عـن البحـث والتطـوير، والـذى يمكـن نقلـه مـن خـلال تجـارة السـلع الرأسـمالية. وخلال هذا النموذج تؤثر التجارة الخارجيـة فـى النمو من نـاحيتين، فمن نـاحيـة

---

[5] Oscar Afonso, "The impact of international trade on economic growth", working papers, faculdade de economia do Porto, Portugal, N. 106, 2001, p 8.

[٦] أسماء محمد حافظ،"محركات النمو فى تجارب الدول كمدخل مقترح للتطبيق فى جمهورية مصر العربية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠٢٠، ص١٩.

[٧] محمود محمد عبدالحى (باحث رئيسى)، "رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى الخارجى: الجزء الأول: خلفية أساسية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد (١٤٩)، معهد التخطيط القومى،٢٠٠٢، ص ١٠٢.

تساعد على اتساع حجم الأسواق أمام المنتجات، وزيادة أرباح المبتكرين والتى تستخدم توسيع أنشطة البحث والتطوير والابتكار، ومن الناحية الأخرى تساعد على زيادة أنشطة البحث والتطوير فى السلع الرأسمالية، والاستفادة من وفورات الحجم، والتى تزيد من معدل نمو الناتج فى الأجل الطويل[٨].

يُعد نموذج (Grossman and Helpman) من أهم نماذج النمو الداخلى التى فسرت العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادى. ويهتم هذا النموذج بتوضيح الكيفية التى تؤثر بها التجارة الخارجية على النمو الاقتصادى، حيث يعتمد النمو الاقتصادى على التطور التقنى الناتج من اتصال المبتكرين، والمنتجين المحليين، والتى تُعززه التجارة الخارجية. تنقسم وفورات الحجم وفقاً لنظريات التجارة الحديثة إلى وفورات حجم ساكنة بين المنشأت، وفورات حجم ساكنة خارجية، وفورات حجم ديناميكية والتى ترتبط بتراكم المعرفة ورأس المال البشري من خلال التعلم والتدريب. وتساعد التجارة الدولية على زيادة تلك الوفورات بالقدر الذى تنتقل به التكنولوجيا والتقنية من خلال السلع بين الدول، ومن هنا توفر وفورات الحجم الديناميكية من خلال تبادل السلع فرصاً لتعزيز النمو الاقتصادى[٩]. وتؤثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادى من خلال نوعين من المكاسب الحركية (الديناميكية): يتمثل النوع الأول فى نقل التطور التقنى الذى يساعد فى تطوير المنتجات المحلية، والاستفادة من اقتصادات الحجم. ويتمثل النوع الثانى فى زيادة الدافع إلى البحث والتطوير والذى يدفع إلى ابتكار منتجات جديدة[١٠].

ويتضح أن تحرير التجارة الخارجية يعود بالعديد من المنافع على الدول منها:

تُسهم التجارة الخارجية فى دعم النمو الاقتصادى من خلال زيادة مستوى الفعالية والكفاءة، من خلال إعادة تخصيص الموارد نحو الاستخدام الأمثل لصالح القطاعات ذات المزايا النسبية، وإدخال الابتكارات التكنولوجية فى العملية الإنتاجية[١١]. تساعد على توسيع الأسواق بالخارج، وربطها بالأسواق

---

[8] Luis A. Riveram Paul M. Romer, 'Economic Integration and Endogenous Growth', National Bureau of Economic Research, 1990.

[٩] أحمد عبدالرحيم الكواز، "التجارة الخارجية والنمو الاقتصادى"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربى للتخطيط، مجلد ٧، ع ٧٣، ٢٠٠٨، ص ص ٢-١٥.

[10] Gene M. Grossman, Elhanan Helpman,' Trade. Knowledge Spillovers, and growth", European Economic Review, 35, p. p 517- 526, 1991.

[11] G.V.Vijayasri, 'The Importance of International Trade in the World', International Journal of Marketing, Financial Services& Management Research, Vol. 2, No. 9, September, 2013, p112.

العالميـة، والحصـول علـى العمـلات الأجنبيـة اللازمـة لعمليـات التمويـل فـى المشاريع المحلية. بما يرفع من الإنتاجية الكلية للاقتصاد وزيادة معدل النمو[١٢].

كما تسهم فى التخفيف من حدة الفقر فى الأجل المتوسط والطويل، حيث تساعد على زيادة فرص العمل، وزيادة الدخل الحقيقى للسكان، وتوفير الموارد المالية التى يمكن استخدامها فى برامج مكافحة الفقر، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية. ويعتمد تأثيرها فى التخفيف من الفقر على العديد من العوامل المحيطة منها، البيئة الاقتصادية التى تتم فيها التجارة، بالإضافة إلى ضرورة وجود المدعمة للسياسة التجارية لتعزيز الحماية الاجتماعية للمتضررين من تحرير التجارة، وتعزيز قدرة الأسر الفقيرة على تتبعات نتائج التحرير التجارى[١٣].

ثانياً:- تجارة مصر السلعية مع دول مجلس التعاون الخليجى:

يتناول هذا الجانب من البحث تحليل تجارة مصر السلعية مع دول المجلس خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، ومعرفة الهيكل السلعى للصادرات والواردات السلعية، ومعرفة التوزيع الجغرافى لهذه التجارة.

١-تطور الصادرات السلعية المصرية إلى دول المجلس خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)

يوضح الشكل رقم (١)، أن قيمة الصادرات المصرية السلعية إلى دول المجلس قد شهدت تزايداً خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، حيث ارتفعت قيمتها من نحو٢٢٨ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٢,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٨؛ وتعود هذه الزيادة إلى التطورات التى شهدتها منطقة التجارة العربية الحرة، والاعفاءات الجمركية الكاملة على السلع ذات المنشأ العربى منذ عام ٢٠٠٥. ثم ارتفعت قيمتها إلى ٢,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٩، على الرغم من تعرض التجارة العالمية إلى الأزمة المالية العالمية فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. ثم انخفضت قيمة هذه الصادرات بنحو ١٠,٣% عام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١؛ وذلك نتيجة توقف بعض الأنشطة الاقتصادية، وحدوث الاعتصامات والتظاهرات المصاحبة لثورة الخامس والعشرون من يناير ٢٠١١، والتى أثرت على دوران عجلة الإنتاج، وتوقف الأنشطة التجارية الأساسية. وأخذت قيمة هذه الصادرات فى الزيادة مرة أخرى بداية من عام ٢٠١٣ لتبلغ نحو ٥,١

---

[١٢] عبدالوهاب ذنون سعدون، "قياس وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجارى والنمو الاقتصادى فى تركيا باستخدام نموذج (ARDL) للمدة ١٩٨٠-٢٠١٩"، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، السنة ١٤، العدد٤٥، تموز ٢٠٢٠.

[١٣] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، "تقييم التكامل الاقتصادى العربى: التجارة فى الخدمات كمحرك للنمو والتنمية"، الأمم المتحدة، ٢٠١٨.

مليار دولار عام ٢٠٢٠، وبلغت نصيبها نحو ١٩% من إجمالى الصادرات السلعية المصرية. ويلاحظ أن نصيب الصادرات السلعية المصرية إلى دول المجلس بلغت نحو ١١% فى المتوسط إلى إجمالى الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، وبلغت هذه النسبة أدنى مستوياتها وتسجل ٤,٢% عام ٢٠٠٧، وبلغت أعلى مستوياتها وتسجل ٢٢,٩% عام ٢٠١٦.

وفيما يتعلق بمعدل نمو الصادرات السلعية إلى دول المجلس، تشير البيانات إلى زيادة الصادرات السلعية المصرية إلى دول المجلس بمعدل نمو موجب، والذى بلغ نحو ٢٣,٦% فى المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، بشكل يفوق معدل نمو الصادرات السلعية الإجمالية الذى بلغ نحو ١٠,٧% فى المتوسط خلال نفس الفترة.

شكل رقم(١)

تطور الصادرات السلعية المصرية إلى دول المجلس، ونسبتها إلى إجمالى الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠) مليون دولار

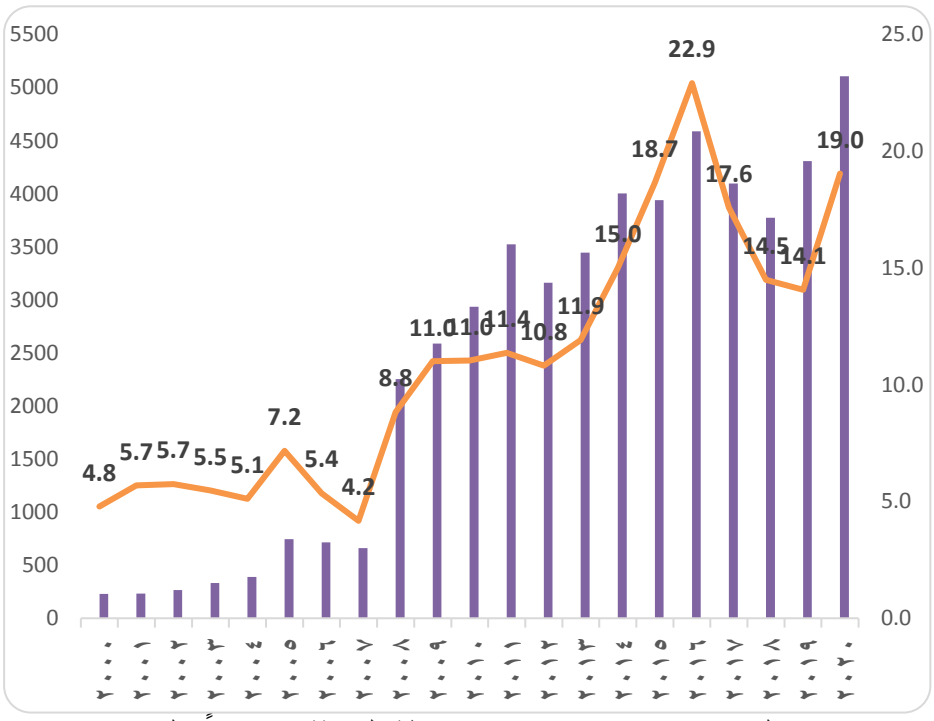

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحثة، اعتماداً على:

International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics (DOTS), 2020, http://data.imf.org.

٢-تطور الواردات السلعية المصرية من دول المجلس خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠).

يوضح الشكل رقم (٢) تطور قيمة الواردات السلعية المصرية من دول المجلس، والتى ارتفعت قيمتها من نحو ١,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٧,٩ مليار دولار عام ٢٠٢٠، بمعدل نمو سنوى بلغ فى المتوسط نحو ١٨,٨%، وهو معدل يفوق معدل نمو إجمالى الواردات السلعية والذى بلغ نحو ١٠,٥% للمتوسط خلال نفس الفترة.

شكل رقم (٢)

تطور قيمة الواردات السلعية من دول المجلس، ونسبتها إلى إجمالى الواردات السلعية المصرية

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحثة، اعتماداً على: الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠) مليون دولار

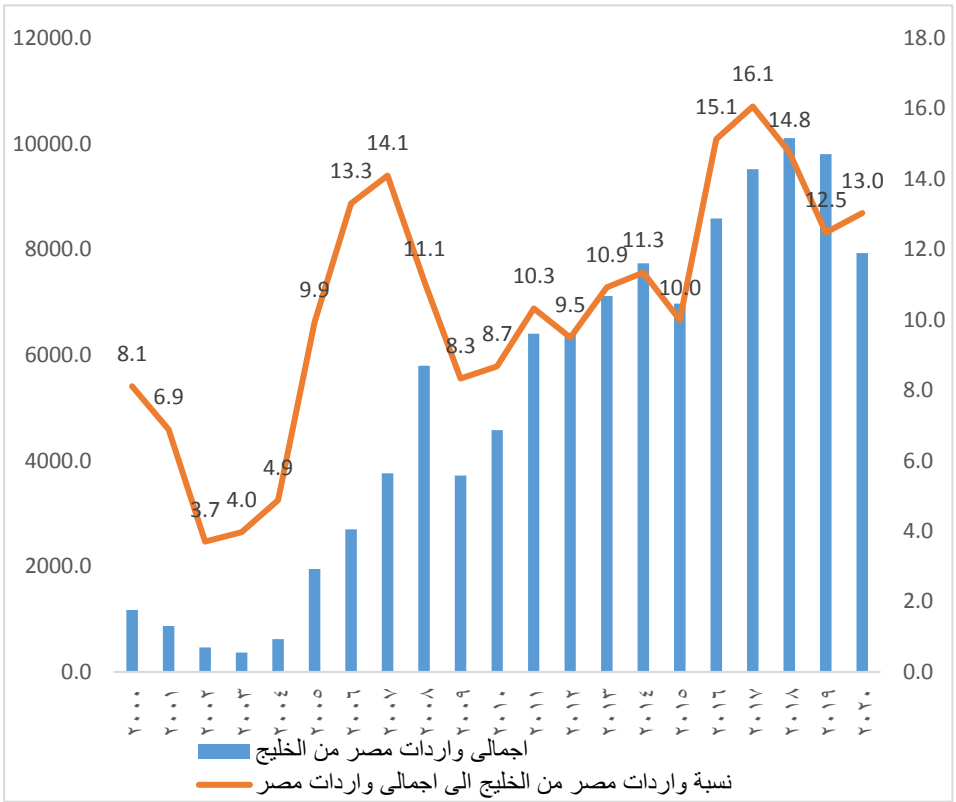

International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics (DOTS), 2021, http://data.imf.org.

وتوضح بيانات الشكل رقم(٢)، أن الواردات المصرية السلعية من دول المجلس ارتفعت من ١,١ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى نحو ١,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٥، وبنسبة ٩,٩% من إجمالى الواردات السلعية المصرية، ويعود ذلك إلى التسهيلات المرتبطة بمنطقة التجارة الحرة الكبرى. وارتفعت قيمة هذه الواردات لتبلغ نحو ٥,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وبمعدل نمو بلغ نحو ٥٤% عن عام ٢٠٠٧؛ نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الوسيطة. ثم انخفضت قيمة هذه الواردات لتصل إلى ٣,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٩، وبمعدل انخفاض بلغ نحو ٣٥,٩% عن العام ٢٠٠٨؛ بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية. وأخذت قيمة الواردات السلعية فى الارتفاع مرة أخرى بداية من عام ٢٠١٠، نتيجة القفزة فى أسعار النفط، إلا أنها شهدت تدنى فى عام ٢٠١٩؛ نتيجة الركود فى الطلب العالمى. وبلغ الوزن النسبى للواردات المصرية السلعية من دول المجلس إلى إجمالى الواردات المصرية نحو ٨,١% عام ٢٠٠٠، وارتفع إلى نحو١٣% عام ٢٠٢٠. وقد بلغ نصيبها نحو ١٠,٣% فى المتوسط من إجمالى الواردات المصرية الإجمالية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠).

٣-تطور صافى الميزان التجارى بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجى

شكل رقم (٣)
تطور عجز الميزان التجارى المصرى مع دول المجلس خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠٢٠) مليار دولار

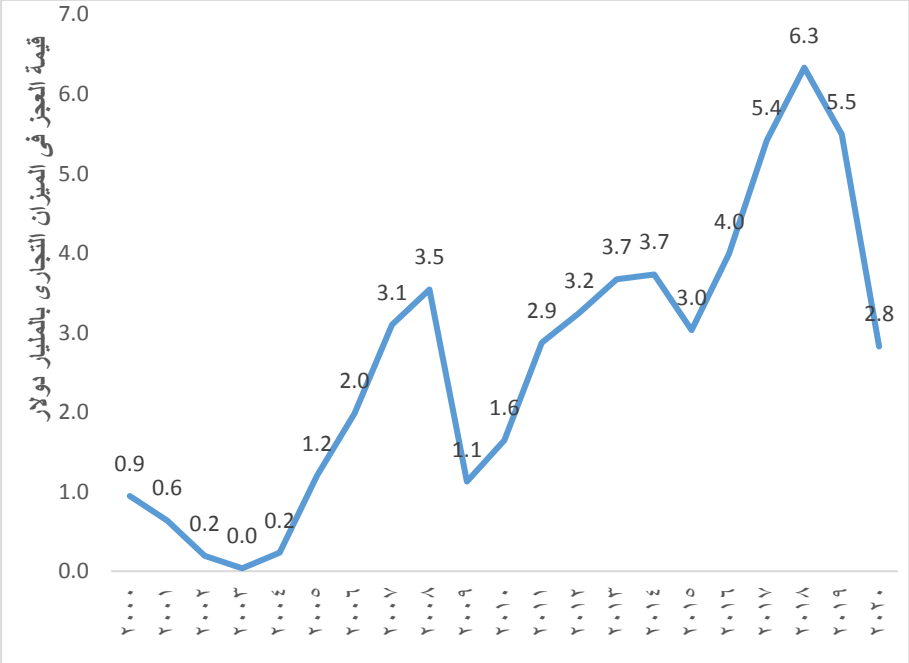

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحثة، اعتمادا على: International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics (DOTS), 2020, http://data.imf.org.

ينشأ العجز فى الميزان التجارى عن إختلال العلاقة بين الصادرات السلعية والواردات السلعية. ومن الملاحظ أن الميزان التجارى المصرى مع دول المجلس يعانى من عجز مستمر بلغ نحو ٢,٦ مليار دولار كمتوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠). ويتبين من بيانات الشكل رقم (٣)، أن الميزان التجارى بين مصر ودول المجلس قد شهد عجزاً يقدر بنحو ٠,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٠، ثم تزايد إلى نحو ٣,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨؛ ويرجع ذلك إلى زيادة قيمة الواردات السلعية من الوقود مع ارتفاع أسعار النفط العالمية. ثم انخفض العجز إلى ١,١ مليار دولار عام ٢٠٠٩ مع تراجع أسعار النفط خلال الأزمة المالية العالمية. ثم تزايد العجز فى الميزان التجارى ليصل إلى نحو ٦,٨ مليار دولار عام ٢٠١٨، ليسجل أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة؛ ويرجع ذلك إلى زيادة قيمة الواردات من النفط، وارتفاع أسعار الواردات.

٤-التوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية مع دول المجلس

يكشف تحليل بيانات صادرات مصر السلعية إلى دول مجلس التعاون الخليجى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، أن المملكة العربية السعودية تعد الوجهة الرئيسية لهذه الصادرات، حيث استحوذت على نحو ٤٨,٨% فى المتوسط من قيمة الصادرات السلعية المصرية لدول المجلس خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنصيب بلغ نحو ٣٥,٧% فى المتوسط، ثم الكويت بنحو ٧,١% فى المتوسط ثم قطر، وعمان، والبحرين، بنصيب بلغ نحو ٤,٢%، ٢,٦%، و١,٥% فى المتوسط على الترتيب خلال نفس الفترة، كما هو موضح بالشكل رقم (٤)

شكل رقم (٤)

التوزيع الجغرافى للصادرات السلعية المصرية إلى دول المجلس كمتوسط الفترة

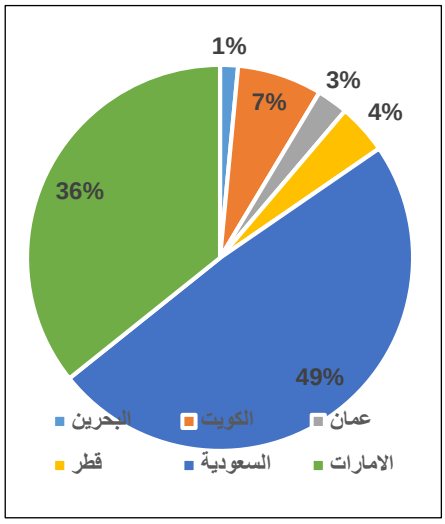

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحثة، اعتماداً على:

International Mounter Fund, Direction of Trade Statistics

شكل رقم (٥)

التوزيع الجغرافى للواردات السلعية المصرية إلى دول المجلس كمتوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)

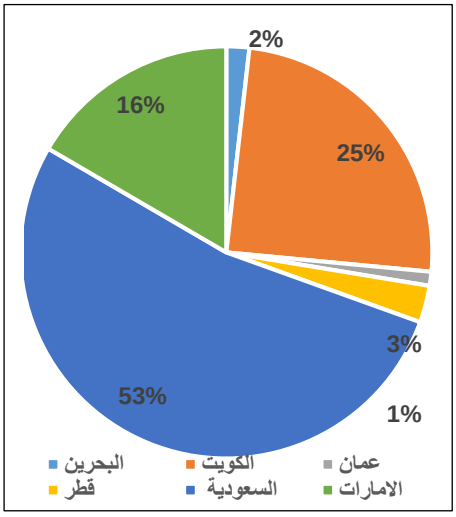

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحثة، اعتماداً على:

International Mounter Fund, Direction of Trade Statistics

وكذلك فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافى للواردات المصرية من دول المجلس، تـأتى المملكـة العربيـة السـعودية فـى المرتبـة الأولـى، حيـث اسـتحوذت علـى نحـو٥٢,٩% من إجمـالى الـواردات المصـرية مـن دول المجلس خـلال الفتـرة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، تليها دولة الكويت بنصيب بلغ نحو ٢٤,٧% فى المتوسط، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة فى الترتيب الثالث بنصيب بلغ نحو ١٦,٦% فـى المتوسـط، ثـم كـل مـن قطـر والبحـرين وعمـان بنصـيب بلـغ نحـو ٢,٩%، ١,٨%، و١,١% فى المتوسط علـى الترتيب خـلال نفس الفتـرة كمـا هو مبين بالشكل رقم(٥).

٥ـ الهيكل السلعى لتجارة مصر السلعية مع دول المجلس

يكشـف تحليل هيكل الصـادرات السلعية إلـى دول المجلس الشكل رقم (٦) تنوع الصادرات المصرية، حيث تشكل خمس مجموعات سلعية تشمل (الحديد والصـلب، الوقـود والزيـوت المعدنيـة، الأجهـزة الكهربائيـة، الفواكـه والثمـار، والخضـروات والـدرنيات) علـى نحـو ٤٢,٣% فـى المتوسـط مـن إجمـالى الصـادرات المصـرية لـدول المجلـس خـلال الفتـرة (٢٠٠١-٢٠٢٠)، وتـأتى مجموعة الحديد والصلب ومصنوعاته فى المقدمـة بنصيب بلـغ نحـو ١٠,٣%، والوقود والزيوت المعدنية بنصيب ٩,٤%، والأجهزة الكهربائية بنحو ٨,٤%، ثم مجموعـة الفواكـه بنحـو ٧,٥%، ثـم مجموعـة الخضـروات بنحـو ٦,٧% فـى المتوسط خلال نفس الفترة.

شكل رقم (٦)

الهيكل السلعى لصادرات مصر السلعية إلى دول المجلس متوسط الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠)

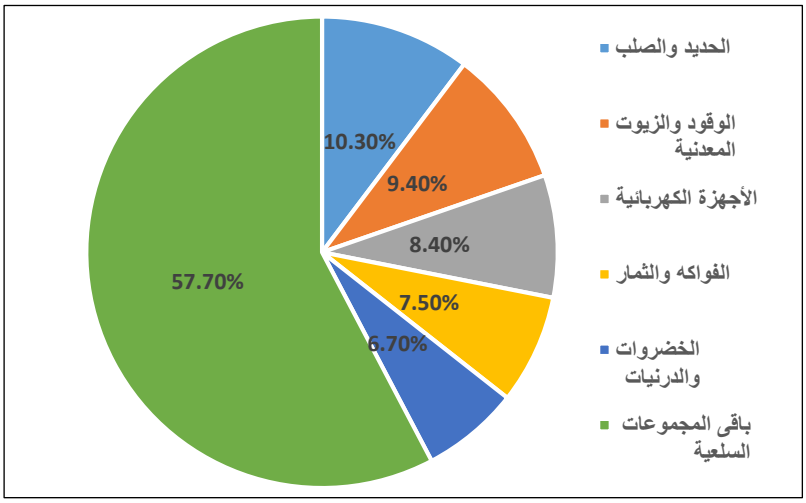

النسب محسوبة بواسطة الباحثة اعتماداً على بيانات Trade map، على الموقع

www.Trademap.org

على الجانب الأخر، فإن هيكل الواردات السلعية المصرية من دول المجلس تتميز بدرجة عالية من التركز، حيث تستحوذ ثلاث مجموعات سلعية (الوقود والزيوت المعدنية، البلاستيك ومصنوعاته، الألومنيوم) على نحو ٧٨,٨% فى المتوسط من إجمالى واردات مصر السلعية من دول المجلس خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠)، حيث تستحوذ مجموعة الوقود والزيوت المعدنية على نحو ٦٣,٤%، وتستحوذ مجموعة البلاستيك ومصنوعاته على نحو ١٤,١%، ومجموعة الألومنيوم ومصنوعاته على نحو ١,٣ %، كما هو مبين بالشكل رقم (٧)

شكل رقم (٧)

الهيكل السلعى لواردات مصر من دول المجلس متوسط الفترة(٢٠٠١-٢٠٢٠)

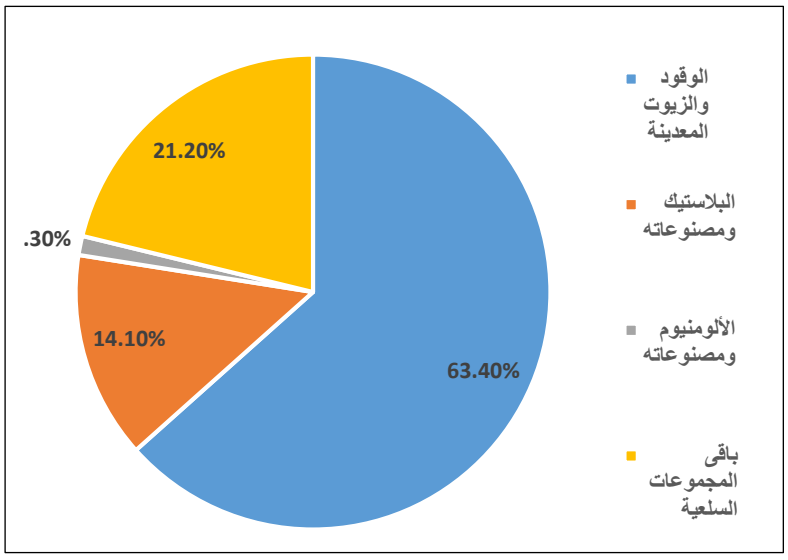

النسب محسوبة بواسطة الباحثة اعتماداً على بيانات Trade map، على الموقع

www.Trademap.org

ثالثاً: معوقات تنمية تجارة مصر السلعية مع دول مجلس التعاون الخليجى

نستعرض- فى هذا الجزء من البحث – التحديات التى تواجه التبادل التجارى بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجى، والتى تقف أمام الحجم المأمول من العلاقات المصرية الخليجية. ويمكن تقسيم هذه التحديات إلى: تحديات تواجه تجارة مصر السلعية، وتحديات تواجه تجارة مصر مع دول المجلس، كما يلى:-

١- التحديات والمعوقات العامة لتنمية تجارة مصر السلعية الخارجية

تواجه تنمية تجارة مصر الخارجية العديد من المعوقات: منها ما يتعلق بالهيكل الاقتصادى، ومنها ما يتعلق بالقوانين التنظيمية، ومنها ما يتعلق بالإجراءات والإدارية، ويمكن عرض هذه المعوقات فيما يلى:

- **ضعف الهيكل الإنتاجى**

يتسم الهيكل الإنتاجى المصرى بتدنى حصة القطاع الصناعى من الناتج المحلى الإجمالى، حيث بلغت حصته من الناتج نحو ٢٣,٣% عام ٢٠٢٠[١٤]، ويتسم القطاع الصناعى بإختلال الهيكل الإنتاجى له، حيث يرتفع إنتاج السلع الإستهلاكية، مع تدنى إنتاج السلع الإنتاجية (الرأسمالية والوسيطة) للازمة للعملية الإنتاجية؛ مما يؤدى إلى غياب القاعدة الصناعية الحقيقية، وعدم قدرة المنتج المصرى على المنافسة مع المنتج الأجنبى. كما يفتقر القطاع الخاص إلى الديناميكية فى معدلات الإنتاجية، ومعدلات دخول شركات جيدة، ونمو الشركات القائمة، ويرجع ذلك إلى عدم كفاءة نظام الحوافز، والذى يمنح الشركات الكبيرة حوافز وامتيازات تفوق تلك الممنوحة للشركات الصغرى، مما يخلق هياكل احتكارية فى الكثير من القطاعات[١٥].

- **العقبات المتعلقة بالنقل، خاصة النقل البحرى والخدمات اللوجستية ذات الصلة.**

يُسهم قطاع النقل البحرى فى نقل نحو ٩٠% من تجارة مصر السلعية الخارجية، ورغم ذلك يواجه العديد من التحديات التى تقف أمام تنمية تجارة مصر السلعية، ويذكر من هذه التحديات ما يلى:

ارتفاع تكاليف الشحن، نتيجة طول فترة بقاء الحاويات فى الميناء، وتكلفة نقل الشحنات إلى الميناء، وتكلفة شحن السفن المارة. هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة خدمات المناولة، نتيجة عدم اتباع الأساليب المتقدمة فى تخزين الحاويات الجديدة فى أماكن تخصيص الحاويات، وقدم معدات المناولة القديمة. هذا بالإضافة إلى انخفاض إنتاجية عمليات الشحن والتفريغ، نتيجة قدم معدات الشحن، وافتقارها إلى الصيانة والإصلاح، ونقص المرافق الداخلية.

ضعف كفاءة الموانئ والخدمات اللوجستية ذات الصلة، ويرجع ذلك إلى طول فترة إنهاء الإجراءات والتسهيلات الجمركية، والفترات الزمنية التى تتخذها قبل الإفراج، والإجراءات المتبعة فى أساليب الكشف والمعاينة، بالإضافة إلى ضعف التكنولوجيا المستخدمة لإنهاء هذه الخدمات، ونقص العمالة المدربة على استخدام هذه التكنولوجيا.

---

[١٤] صندوق النقد العربى، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ٢٠٢١.

[١٥] مجموعة البنك الدولى، "إطار الشراكة الخاص بجمهورية مصر العربية لفترة السنوات المالية (٢٠١٥-٢٠١٩)"، تقرير رقم 94554-EG ، نوفمبر٢٠١٥، ص ص١٢-١٣.

انخفاض مساهمة القطاع الخاص فى النقل البحرى والخدمات اللوجيستية المرتبطة، كخدمات الشحن والتفريغ والتخزين؛ نتيجة كثرة الاشتراطات المطلوبة منه للحصول على تراخيص من وزارة النقل، والهيئة العامة للاستثمار للمشاركة فى هذا المجال؛ مما يتطلب المزيد من الإجراءات الإصلاحية التنظيمية[١٦].

- **المشاكل المتعلقة بالقدرات التصديرية**

ارتفاع أسعار المنتجات المحلية المستخدمة فى عملية التصدير، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج[١٧]. صعوبة حصول المصدرين على الائتمان؛ نتيجة التشديد فى متطلبات الحصول على التمويل. ضعف مستوى الكفاءات التسويقية، تدنى الإمكانات الحديثة للقيام بدراسات تسويقية جيدة للترويج للمنتجات المصرية. ضعف مستوى الدعاية المتعلقة بدخول منتجات جديدة إلى بعض الأسواق[١٨].

٢- معوقات تنمية تجارة مصر السلعية مع دول مجلس التعاون الخليجى

تشابه الهياكل الاقتصادية لدول المجلس فى اعتمادهم على القطاعات الاستخراجية والأولية، واستحواذ البترول على نسبة كبيرة من الناتج المحلى الإجمالى، فقد بلغ نصيب الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلى الإجمالى فى السعودية نحو ٢٠,٢% عام٢٠٢٠ ، وفى الامارات نحو١٨% وفى الكويت نحو ٣٣,٩% وفى عمان ٣١,٦% وفى قطر نحو ٢٨,٧% والبحرين ١٢,٣% خلال نفس العام. وتدنى نصيب الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى[١٩]. وضعف حجم القطاعات الإنتاجية الصناعية، ويُعرض هذا اقتصادات دول المجلس إلى هزات وصدمات خارجية، وتقلبات فى معدلات النمو، وفى حجم تجارتها الخارجية نتيجة تقلبات أسعار النفط العالمية، وتباطؤ الإنتاج العالمى من النفط.

قلة عدد السلع محل التبادل بين مصر ودول مجلس التعاون، فقد استحوذت خمس مجموعات سلعية على نحو ٤٢,٣% من إجمالى الصادرات السلعية إلى دول المجلس؛ ويرجع ذلك إلى إنخفاض تنافسية الصادرات المصرية السلعية، وافتقار التطورات التكنولوجية الحديثة فى العملية الإنتاجية. بالإضافة إلى افتقار العديد من المنتجات إلى المواصفات القياسية العالمية، ومعايير الجودة

---

[16] Ahmed Ghonim, Omneia Helmy, 'An Assessment of Maritime Transport and Related Logistics Services In Egypt', the Egyptian for Economic Studies, Working Paper No. 125, September 2007, p 9.

[١٧] أسماء على، "التصدير فى مصر السياسات والعوائق والفرص"، أركان للدرسات والأبحاث والنشر، ٢٠١٨، ص ٢٠-٢١.

[١٨] نجوى إبراهيم محمد، " نحو إستراتيجية لتجارة مصر الخارجية السلعية لدعم النمو الاقتصادى"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠٢١، ص٢٠١.

[١٩] التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ٢٠٢١، ص ٣٣٣.

الشاملة، ويؤدى ذلك إلى تدافع الشركات العالمية على الحصول على أكبر قدر من السوق الخليجى، فى ظل إنفتاح الأسواق الخليجية على العالم الخارجى[٢٠].

عدم الاتفاق على تحديد قواعد المنشأ على السلع محل التبادل، وصدور شهادات المنشأ على غير بياناتها الحقيقية مثل صدور شهادات المنشأ للبضائع على أنها صادرة من المنطقة الصناعية على الرغم من صدورها من المنطقة الحرة[٢١].

عدم فعالية الاتفاقيات المُبرمة بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجى، سواء اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أو الاتفاقيات الثنائية فى زيادة حجم التبادل التجارى.

نقص المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية، وأنماط الاستهلاك بالأسواق الخليجية، والمعلومات المتعلقة بالمواصفات، ومقاييس جودة السلع المختلفة، بالإضافة إلى غياب الشفافية عن كافة الإجراءات الإدارية والسياسات الاقتصادية المختلفة.

رابعاً:- أليات تعزيز تجارة مصر السلعية مع دول مجلس التعاون الخليجى

إن تعزيز تجارة مصر السلعية مع دول مجلس التعاون يجب أن يستند إلى تحقيق التناسق التام بين خطط التجارة الخارجية فى مصر ودول المجلس. وهو ما يتطلب بالضرورة تناسقاً وتكاملاً عميقاً بين القطاعات الإنتاجية فى هذه الدول بما يدعم هذه التجارة. يمكن ذكر بعض المقترحات الخاصة بتعزيز التبادل التجارى منها ما يلى:-

١- دعم القدرات الإنتاجية والتصديرية

إن توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية هى الضمانة الحقيقية لنجاح وسائل التعاون الأخرى من تحرير السلع، وعوامل الإنتاج، وإقامة المشروعات المشتركة. أى توسيع قاعدة الصادرات وتنويع هيكلها السلعى، وضرورة اندماجها فى سلاسل القيمة[٢٢]، وذلك من خلال ما يلى:-

---

[٢٠] عزت ملوك قناوى، "التجارة البينية بين مصر ومجموعة دول الخمسة عشر خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد السابع، يونيو ٢٠١٩، ص٥٥٣.

[٢١] وزارة التجارة والصناعة، العلاقات الاقتصادية بين مصر والدول العربية ٢٠٠٠-٢٠٠٥" قطاع الاتفاقيات التجارية، ٢٠٠٥.

[٢٢] ويقصد بمفهوم سلاسل القيمة العالمية توزيع خطوات أو مراحل إنتاج سلعة معينة بين أكثر من دولة أو شركة. فهى نمط إنتاج موزع على عدد من البلدان بحيث تتخصص كل دولة أو شركة فى إنتاج جزء معين، ولا تقوم بإنتاج المنتج بالكامل لديها. وهناك تعريف اخر، بأنها تشمل جميع مراحل إنتاج المنتج النهائي، وطرحه فى الأسواق بما يشمل مراحل التصميم، والإنتاج، والتسويق، والتوزيع والخدمات المقدمة فى مرحلة ما بعد البيع(الصيانة).

تنويع الهيكل الإنتاجى لكل من مصر ودول مجلس التعاون، والذى تأتى أهميته فى حماية الاقتصاد من دورات الكساد، والانتعاش المرتبط بتقلب الطلب العالمى على النفط، وتقلب أسعار السلع الأولية. وهنا تظهر أهمية المشاريع المشتركة كأداة هامة لتهيئة السبل أمام التعاون الاقتصادى، على أن تتم هذه المشروعات فى المجالات التى تتفق مع الموارد المتاحة لمصر ودول مجلس التعاون الخليجى، ووفقاً للميزة النسبية فى إنتاجها. ويؤدى هذا النوع من التنسيق إلى إيجاد وتوزيع الروابط الأمامية باتجاه السوق، والروابط الخلفية باتجاه الموارد، مما يتيح فرصة لخلق إطار تكاملى للهيكل الإنتاجى التصديرى، والاستعداد لمواجهة المنافسة العالمية[٢٣].

تطوير الإنتاج الزراعى، حيث تمثل صادرات مصر من المجموعة السلعية للخضروات والفواكه ومنتجاتهما نحو ١٥% من إجمالى الصادرات السلعية لدول المجلس، لذلك لابد من تطوير الإنتاج الزراعى، عن طريق تطوير الصناعات المغذية للزراعة سواء فى صناعة الألات الزراعية، والمحصنات، والكيماويات. بالإضافة إلى دعم الصناعات التى تعتمد على الزراعة خاصة الصناعات الغذائية. لابد من تنسيق السياسات الاقتصادية، وتحديد الإنتاج الزراعى على النحو الذى يتفق مع الميزة النسبية فى إنتاجها، ويساعد على ذلك تنوع الموارد الإنتاجية، واختلاف نفقات إنتاج السلع الزراعية[٢٤].

إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على الواردات من السلع الوسيطة، والسلع الرأسمالية، دعم السياسات التى تحد من الاختلالات فى أسعار الصرف، ويساعد ذلك فى تحسين مناخ الاستثمار لزيادة تدفقات الاستثمار الموجه لتعميق سلاسل القيمة العالمية، وزيادة التبادل التجارى، تشجيع الاستثمار فى المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

٢- دعم القدرات التصديرية وإجراءات تسهيل التجارة

تعديل منظومة دعم الصادرات المصرية من خلال تفعيل دور بنك تنمية الصادرات، وشركة ضمان مخاطر الصادرات، وتفعيل قانون الاستثمار الجديد، التنسيق مع وزارة الاستثمار لتكثيف الحملات الترويجية، بالإضافة إلى تفعيل دور القطاع الخاص فى تطوير القدرات التصديرية، واشراكه فى خطط تعزيز التجارة البينية.

إصلاح التشريعات المتعلقة بإجراءات وقواعد التصدير، وإنشاء معامل متطورة دولياً لمنح شهادات الجودة للمنتجات المصدرة، وتوحيد المواصفات المصرية الخاصة بالإنتاج، والتعبئة والتغليف مع المواصفات الدولية.

---

[٢٣] المرجع السابق، ص ١١٣.

[٢٤] سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، " تقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية"، رقم (١٩٨)، معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٧، ص ١١٢.

الالتزام التكامل بأحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى، وإزالة كافة العقبات التى تعترض سبل تنمية التبادل التجارى بين مصر ودول المجلس، بإعتبارهما دول أعضاء فى المنطقة، والتأكيد على ضرورة الالتزام بوضع دلالة المنشأ بطريقة ثابتة على السلع المتبادلة، لتسهيل حركة التبادل التجارى.

زيادة الاهتمام السياسى بضرورة النفاذ إلى الأسواق الخليجية، ودعم التبادل التجارى، ويتطلب ذلك استمرار التنسيق القائم فى المواقف، والمحافل الدولية، والإقليمية خاصة فى إطار منظمة التجارة العالمية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامى. وتكثيف البعثات التجارية ولقاءات رجال الأعمال والمعارض الخارجية.

٣- الاهتمام بتطوير وتحديث النقل البحرى والخدمات اللوجسيتية ذات الصلة

يعتمد تسهيل حركة التجارة الخارجية بين مصر ودول المجلس على تسهيل حركة النقل، وخاصة النقل البحرى، ومنها:

تعظيم الاستفادة من الموانئ المتخصصة، والعمل على إنشاء موانئ جديدة متخصصة تدعم التطورات المتعلقة بمجال الطاقة والخدمات البترولية، مع إنشاء أرصفة تخصصية جديدة، رفع كفاءة الأرصفة القائمة الخاصة بالبترول والغاز داخل الموانئ التجارية. بالإضافة إلى عقد اتفاقيات ثنائية جديدة بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجى فى مجال نقل الطاقة.

رفع كفاءة الخدمات اللوجستية بالموانئ من خلال التوسع فى نظم تقنية المعلومات، والتحول الالكترونى لأنظمة العمل داخل الموانئ المصرية، والتى تساعد على سرعة أداء الخدمات وخفض تكلفتها[٢٥]. رفع كفاءة العاملين فى الموانئ، وبناء قدراتهم وفقاً للمعايير الدولية، مع وضع نظام لمتابعة وتقييم أداء العاملين.

تطوير وتحديث وزيادة القدرة التنافسية لأسطول النقل البحرى المصري، من خلال تحقيق التكامل فيما بين الموانئ البحرية المصرية لتعزيز التنافسية مع الموانئ المجاورة[٢٦].

توسيع نظام الحوافز للشركات التى تعمل فى مناولة الحاويات، ومشغلى الوسائط المتعددة التى تتعامل مع الحاويات، فزيادة نسبة الحاويات تساعد على

---

[٢٥] منى عبدالعال سيد دسوقى، "إستكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٢٥٥)، ٢٠١٤، ص١٣٠.

[٢٦] قطاع النقل البحرى، " إستراتيجية النقل البحرى المصرى وتطوير وزيادة القدرة التنافسية للموانئ البحرية"، ٢٠١٨، ص٩.

ازدهار تجارة الترانزيت، ويساعد ذلك فى تحسين الخدمات اللوجستية ورفع كفاءتها، وتنافسيتها إقليمياً وعالمياً[٢٧].

تحسين جودة البنية التحتية وتشجيع الاستثمارات فى مشروعات البنية التحتية، وضع معايير أداء لتحسين إجراءات المناولة والتفتيش الجمركى وسرعة تسليم البضائع[٢٨]، تفعيل القوانين التى تسمح بالمزيد من الرقابة على الموانئ والأنشطة والخدمات المرتبطة بها، واصدار القوانين التى تسمح بزيادة مشاركة القطاع الخاص فى شبكة النقل البحرى .

النتائج والتوصيات :

توصل البحث إلى زيادة قيمة الصادرات السلعية المصرية إلى دول المجلس، حيث استحوذت على نحو ٤,٨% عام ٢٠٠٠ من إجمالى الصادرات السلعية المصرية، وارتفعت إلى نحو ١٩% عام ٢٠٢٠، وبلغت نحو ١١% فى المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠). فى حين بلغت نسبة الواردات المصرية السلعية من دول المجلس نحو ٨,١% عام ٢٠٠٠، وارتفعت إلى نحو ١٣% عام ٢٠٢٠، فى حين بلغت نحو ١٠,٣% فى المتوسط من إجمالى الواردات المصرية السلعية الإجمالية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠). ويتضح وجود عجز مزمن فى الميزن التجارى المصرى مع دول المجلس خلال فترة الدراسة. ورغم الزيادة فى حجم الصادرات والواردات، إلا أن تلك الزيادة لا تزال ترقى إلى العلاقات المميزة بين مصر ودول المجلس والمأمول منها، ومن ثم يمكن زيادتها وتعظيم الاستفادة. وتستحوذ المجموعات السلعية لكل من الوقود المعدنى، والبلاستيك ومصنوعاته، والألومنيوم ومصنوعاته على نحو ٧٨,٨% من اجمالى الواردات المصرية من دول المجلس. فى حين تستحوذ خمس مجموعات سلعية (الحديد والصلب، الوقود المعدنى، الأجهزة الكهربائية، الخضروات، الفواكه) على نحو ٤٢,٣% من اجمالى صادرات مصر السلعية لدول المجلس.

تعد السعودية الوجهة الرئيسية للصادرات المصرية إلى دول المجلس، حيث استحوذت على نحو ٤٨,٨% فى المتوسط من قيمة الصادرات المصرية لدول المجلس خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، تليها دولة الإمارات بنصيب بلغ نحو ٣٥,٧% فى المتوسط، ثم الكويت بنحو ٧,١%. وفيما يتعلق بالواردات السلعية، تأتى السعودية فى المرتبة الأولى حيث استحوذت على نحو٥٢,٩%

---

[٢٧] معين الزغبى(باحث رئيسى)، " تعزيز القدرة التنافسية فى الموانئ البحرية العربية: تطوير الموانئ والخدمات اللوجستية"، ملتقى المنظومة الحديثة فى إدارة الموانئ : اللوجستيات- الجمارك- التحكيم، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠١١، ص ص ١- ١١.

[٢٨] المرجع السابق.

من إجمالى الواردات المصرية من دول المجلس خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، تليها دولة الكويت بنصيب بلغ نحو ٢٤,٧% فى المتوسط، ثم دولة الإمارات فى الترتيب الثالث بنصيب بلغ نحو ١٦,٦% فى المتوسط.

وكشف البحث عن التحديات التى تقف أمام تنمية التبادل التجارى: ضعف الهيكل الإنتاجى المصرى وضعف حصة القطاع الصناعى به. بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالنقل البحرى والخدمات اللوجيستية المتعلقة. وارتفاع تكاليف الشحن والتفريغ، وإنخفاض عدد الحاويات.

توصل البحث إلى عدد من التوصيات التى من شأنها تعزيز حجم التبادل التجارى منها: التنسيق بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجى فى تنويع القاعدة الإنتاجية وفقاً للميزة النسبية فى الإنتاج، تطوير ودعم الإنتاج الزراعى، والسلع الوسيطة ودعم القدرات التنافسية. الالتزام بقواعد المنشأ، وزيادة قائمة السلع المعفاة من الضرائب الجمركية فى إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. رفع كفاءة الموانئ والخدمات اللوجستية لسرعة إنهاء المعاملات التجارية، وخفض تكلفة النقل.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١. أحمد عبدالرحيم الكواز، " التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادى الإقليمى"، مجلة جسر التنمية، العدد ٨١، مجلد ٨، العدد ٨١، المعهد العربى للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٩.

٢. أحمد عبدالرحيم الكواز، "التجارة الخارجية والنمو الاقتصادى"، مجلة جسر التنمية، العدد ٧٣، مجلد٧، المعهد العربى للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٨.

٣. أسماء على، "التصدير فى مصر السياسات والعوائق والفرص"، أركان للدرسات والأبحاث والنشر، ٢٠١٨.

٤. أسماء محمد حافظ، "محركات النمو فى تجارب الدول كمدخل مقترح للتطبيق فى جمهورية مصر العربية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠٢٠.

٥. إيمان سعودى، "أثر تحيز التجارة الدولية على النمو الاقتصادى فى الدول النامية: دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجى من الفترة ١٩٩٨إلى ٢٠١٠"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الجزائر، ٢٠١٣.

٦. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، "تقييم التكامل الاقتصادى العربى: التجارة فى الخدمات كمحرك للنمو والتنمية"، الأمم المتحدة، ٢٠١٨.

٧. سلسة قضايا التخطيط والتنمية، " تقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية"، رقم (١٩٨)، معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٧.
٨. صندوق النقد العربى، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ٢٠١٦.
٩. صندوق النقد العربى، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ٢٠٢١.
١٠. عبدالوهاب ذنون سعدون، " قياس وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجارى والنمو الاقتصادى فى تركيا باستخدام نموذج (ARDL) للمدة ١٩٨٠-٢٠١٩"، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، السنة ١٤، العدد٤٥، تموز ٢٠٢٠.
١١. عزت ملوك قناوى، "التجارة البينية بين مصر ومجموعة دول الخمسة عشر خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد السابع، يونيو ٢٠١٩.
١٢. عنايات حسن الغباشى،" تطور سياسة التجارة الخارجية المصرية منذ ثورة ١٩٥٢ ودورها فى النمو الاقتصادى"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٨.
١٣. مجموعة البنك الدولى، "إطار الشراكة الخاص بجمهورية مصر العربية لفترة السنوات المالية (٢٠١٥-٢٠١٩)"، تقرير رقم 94554-EG، نوفمبر٢٠١٥، ص ص١٢-١٣.
١٤. محمود محمد عبدالحى (باحث رئيسى)، "رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى الخارجى: الجزء الأول: خلفية أساسية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد (١٤٩)، معهد التخطيط القومى،٢٠٠٢.
١٥. معين الزغبى(باحث رئيسى)، " تعزيز القدرة التنافسية فى الموانئ البحرية العربية: تطوير الموانئ والخدمات اللوجستية"، ملتقى المنظومة الحديثة فى إدارة الموانئ : اللوجستيات- الجمارك- التحكيم، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠١١، ص ص ١- ١٢.
١٦. منى عبدالعال سيد دسوقى، "إستكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٢٥٥)، ٢٠١٤.
١٧. نجوى إبراهيم محمد، " نحو إستراتيجية لتجارة مصر الخارجية السلعية لدعم النمو الاقتصادى"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠٢١.
١٨. هيئة تنمية الصادرات، "خطة عمل واستراتيجية مضاعفة الصادرات المصرية"، وزارة التجارة والصناعة، ٢٠١٧.
١٩. وزارة التجارة والصناعة، العلاقات الاقتصادية بين مصر والدول العربية ٢٠٠٠-٢٠٠٥" قطاع الاتفاقيات التجارية، ٢٠٠٥.
٢٠. وزارة النقل، قطاع النقل البحرى، على الموقع www.mts.gov.eg/ar/sections

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية:

1) International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics (DOTS), 2020, http://data.imf.org.

2) G.V.Vijayasri, 'The Importance of International Trade in the World', International Journal of Marketing, Financial Services& Management Research, Vol. 2, No. 9, September 2013.

3) Aaditya Mattoo, 'Measuring Services Trade Liberalization and its impact on Economic Growth', an Illustration, Policy Research Working Paper, 2001.

4) Gene M. Grossman, Elhanan Helpman,' Trade. Knowledge Spillovers, and growth", European Economic Review, 35, 1991.

5) Luis A. Riveram Paul M. Romer, 'Economic Integration and Endogenous Growth', National Bureau of Economic Research, 1990.

6) Oscar Afonso, "The impact of international trade on economic growth", working papers, faculdade de economia do porto, Portugal, N. 106, 2001.

7) The World Bank, national accounts data, and OECD National Accounts data files.

8) Ahmed Ghonim, Omneia Helmy, 'An Assessment of Maritime transport and Related Logistics Services in Egypt', the Egyptian for Economic Studies, Working Paper No. 125, September 2007.

9) www.Trademap.org